برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية المستأنفة

روما، ١٩٩٧/٥/٢٦

تقارير التقييم

البند ٢ من جدول الأعمال

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2R/97/2/Add.2
2 April 1997
ORIGINAL: ENGLISH

التقييم المرحلي للمشروع إثيوبيا ٢٤٨٨ (التوسع الثالث)

تعمير واستصلاح الأراضي والبنيات الأساسية الريفية

مجموع تكاليف ا غذية	٢٢٠ ٨٩٥ ١٧ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	٣٩٤ ٠٦٣ ٣٩ دولارا
تاريخ موافقة **اللجنة** على المشروع	١٩٩٣/١٠/٢٨
تاريخ التوقيع على خطة العمليات	١٩٩٥/١٠/١٢
تاريخ التوزيع ا ول	١٩٩٥/١/٣٠
مدة المشروع	أربع سنوات
التاريخ الرسمي لانتهاء المشروع	١٩٩٩/١/٢٩
تكوين البعثة	**البرنامج/ منظمة ا غذية والزراعة**[١]

(١) تألفت البعثة من مسؤول أول للتقييم من **البرنامج** (رئيس للفريق)، واقتصادي زراعي من **البرنامج**، وأخصائي في الاجتماع الريفي من **البرنامج**، ومهندس زراعي من **منظمة ا غذية والزراعة**.

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٦,٣٢ بر وقت التقييم.

الموجز

يعتبر هذا المشروع أضخم مشروع للغذاء مقابل العمل ينفذه **البرنامج** في أفريقيا، ويعالج مشكلة حيوية هي مشكلة تدهور ا راضي، وقد تبين أن هذا المشروع يحقق نتائج قيمة.

وفى منتصف عام ١٩٩٦، كان يجري تنفيذ ما مجموعه ٤٥٠ خطة محليه لصيانة ا راضي، يعمل فيها ٠٠٠ ٣٧٤ مشترك بموجب مشروعات الغذاء مقابل العمل. وقد أدى الاهتمام الجديد بالتخطيط المحلى على أساس المشاركة إلي زيادة استعداد المجتمعات المحلية بالاشتراك في المشروع واتباع تدابير زيادة ا راضي زيادة كبيرة.

أما الاهتمام غير العادي بالمشاتل الشجرية فيمكن إشباعه بمساعدة المجتمعات المحلية على أن تتولى هي هذه المهمة بوصفها مشروعات تجارية. أما عنصر الغابات الحكومية، والذي لم يبدأ العمل به بعد، فيجب أن يلغي من هذا المشروع، ويُعاد تخصيص موارده إلي عناصر أكثر نشاطاً. وبصفة عامة فقد أثبت هذا المشروع بوضوح أنه يمكن أن يستفيد استفادة بناءة من الموارد الإضافية **للبرنامج**، بشرط أن توفر الحكومة الدعم الفني اللازم. ومع ذلك فانه في أي توسع سريع في أعمال الصيانة التي تهدف إلي توفير الغذاء مقابل العمل بموجب برامج الطوارئ " لشبكة ا مان"، فانه يلزم توخى الحرص لتجنب حدوث خسائر بيئية من خلال استخدام ا ساليب غير الملائمة أو سوء التنفيذ.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعـلم ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسـهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقـوم علـى التشـاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبـل ابتـداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق فـي الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير مكتب التقييم:	W. Kiene	رقم الهاتف: 5228-2029
رئيس موظفي التقييم:	M. Latham	رقم الهاتف: 5228-2030

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثـائق المتعلقـة بأعمـال **المجلـس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

معلومات أساسية

١- يعتبر هذا المشروع أضخم مشروع للغذاء مقابل العمل في أفريقيا. وقد بدأ **البرنامج** في تقديم مساعداته لهذا المشروع في منتصف السبعينات لإحياء الغابات وأراضي الرعي، وهو ما يقتضي أساساً تنفيذ أنشطة لصيانة التربة والمياه في مناطق العجز الغذائي المعرضة للجفاف. أما الهدف الإنمائي الشامل لهذا المشروع فهو تحسين الأوضاع الاقتصادية للمزارعين في مناطق المشروع، وبذلك يسهم في تحقيق الاعتماد علي الذات في هذا القطر. ومن المقرر تحقيق هذا الهدف بزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال مختلف التدابير، التي من بينها الحد من تعرية التربة، وزيادة إنتاج الحطب والأخشاب، وتوفير المياه للري ولإمدادات المياه بالقرى، ولإنشاء الطرق الريفية، وتحسين استغلال الحيوانات. وهذا المشروع الذي تضطلع بتنفيذه وزارة الزراعة، يعمل في أربعة أقاليم من أقاليم العجز الغذائي في إثيوبيا.

٢- كما يهدف المشروع إلي حماية واستصلاح ما يقدر بنحو ١٣٥ ٠٠٠ هكتار من الأراضي من خلال صيانة التربة والمياه في مناطق مختارة. وبالإضافة إلى ذلك فانه ستعمم أساليب الاستغلال المستمر في مساحة ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار من أراضي الغابات تقريباً. ويشمل المشروع أنشطة مثل صيانة التربة في الأراضي الزراعية، والتشجير وإعادة التشجير، وتنمية المياه، وإنشاء الطرق الفرعية، وبناء المصاطب علي سفوح التلال، وإنشاء الطرق وصيانتها، وإنشاء السدود بالتربة والأحجار، وبناء السدود الصغيرة لحجز المياه، وإنتاج الشتلات والبذور، وكذلك تنفيذ أنشطة حرجية تشتمل علي عمليات المشاتل وزراعة الشتلات. وترتكز معظم هذه الأنشطة علي عملية التخطيط التي تقتضي أن يعمل المجتمع المحلي والخبراء الفنيون جنباً الي جنب.

٣- ويتسلم المستفيدون من المشروع حصة أسرية تتألف من ثلاثة كيلوغرامات من القمح و١٢٠ غراما من الزيوت النباتية لكل فرد في مقابل كل يوم ينجزه من أيام العمل. وسوف تستفيد ما يقدر بنحو ١٥٦ ٠٠٠ أسرة من الحصص الغذائية التي تُقدم مباشرة. وقد بدأت المرحلة الجارية من المشروع في يناير/كانون الثاني ١٩٩٥، وتستغرق فترة أربع سنوات بالتزامات من **البرنامج** تقترب من ١١٠ ٠٠٠ طن من القمح و ٤ ٠٠٠ طن من الزيوت النباتية. ويبلغ مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج** في المرحلة الحالية ٣٩ مليون دولار.

٤- ويبدو أن معظم أنحاء إثيوبيا تعانى من عجز مزمن في الأغذية. وقد أدت التذبذبات الكبيرة في سقوط الأمطار إلى حدوث حالات مرحلية من الجفاف والمجاعة، وإن كانت هناك مناطق كثيرة تفشل في إنتاج ما يكفيها من الغذاء لتقدمه لسكانها كغذاء ملائم – حتى في السنوات عالية الإنتاج. وتتركز الزراعة التجارية على المنحدرات السفلي من سلسلة الهضاب، حيث تكون التربة والمناخ مواتيان في العادة للزراعة، في حين أن الأجزاء المنخفضة من الأراضي شبه القاحلة في البلاد تترك لممارسات البدو الرعاة. أما مناطق الهضاب المرتفعة، حيث ينفذ المشروع، فتتسم بكثافة سكانية مرتفعة وحيازات صغيرة جداً من الأراضي. ويؤدى الضغط على الأراضي إلى زيادة زراعة الأراضي الحدية بل والمنحدرات الوعرة، والى زيادة كثافة أعداد الحيوانات. ويسهل ذلك عملية تدهور الأراضي تدريجياً، مع حدوث خسائر فادحة في التربة والخصوبة إلى حد أن هناك مساحات كبيرة من الأراضي قد تحولت إلى أراض غير منتجة بالمرة. ويؤدى هذا بدوره إلى زيادة ضغط السكان والحيوانات على الأراضي المتبقية، مما يسبب مزيداً من التدهور الذي لا يعرف له قرار. وعلى الرغم من تطبيق أساليب التكنولوجيا التي ترفع غلات المحاصيل، فإن الصورة العامة هي انكماش الأمن الغذائي وزيادة الاعتماد على المساعدات الغذائية الخارجية.

٥- وفى ضوء الحاجة الماسة الى عكس هذه الدورة، تتخذ الاجراءات الضرورية والعاجلة لوقف التعرية ولاحياء الأراضي المتدهورة (بالتنسيق مع التدابير الأخرى التي تهدف الى تخفيض أعداد السكان وزيادة العمالة غير الزراعية ورفع الدخل). وتهدف المعونة الغذائية الى تعبئة الالتزامات والجهود الضرورية من المجتمع المحلي الزراعي، وكذلك الى توفير تغذية تكميلية للمحتاجين من السكان.

الغرض من التقييم ونطاقه

٦- الهدف الأساسي من تقييم هذا المشروع الجاري هو تقدير أداء هذا المشروع، والتوصية بالطرق التي تكفل **للبرنامج** تدعيم مساهمته في برنامج الإحياء وإعادة البناء في البلاد، وهو يتطلع بوجه خاص إلى قدرات المشروع على إحداث توازن بين احتياجات الإغاثة لبرنامج "شبكة الأمان" وبين أهدافه الإنمائية.

٧- ويتطلع التقييم إلى تحقيق ما يلي بوجه خاص:

(أ) الربط بين هذا المشروع وبين السياسات القطرية لإثيوبيا في مجالات الزراعة والبيئة والأمن الغذائي؛

(ب) ملاءمة المعونة الغذائية بوصفها وسيلة لمواجهة هذه السياسات؛

(ج) القدرات المؤسسية للسلطات والهياكل المعنية والقادرة على التخطيط والتنفيذ ورصد أنواع الأنشطة التي يدعمها المشروع؛

(د) أهمية ونتائج منهاج التخطيط المحلى القائم على المشاركة الذي أُدخل مؤخراً بوصفه أساسا لعمليات المشروع وتوزيع فوائده؛

(هـ)استمرارية إنجازات المشروع وفوائده.

تقدير الأداء

إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف المشروع

٨- كرس هذا المشروع عناية هائلة إلى إعداد خطط الصيانة المحلية. وبحلول منتصف عام ١٩٩٦، كان هناك ما مجموعه ٥٣١ خطة قد تم وضعها. من بينها ٤٤٩ خطة كان ينفذها **البرنامج** بمساعداته، ويشترك فيها ٠٠٠ ٣٧٤ مشترك في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل، لكن كثيراً من هذه الخطط لم تنفذ في موعدها بسبب نقص الإمدادات الغذائية وعدم كفاية القدرات الفنية أو كليهما. وتشمل الخطط التي تم إعدادها وهى ٥٣١ خطة مجموعاً قدره ٥١,٨ مليون يوم عمل، تمثل احتياجات غذائية قدرها ٤٢٠ ١٥٥ طناً (معادل الحبوب). ولما كانت خطة العمليات قد اشتملت على ٢٩,٢ مليون يوم عمل فحسب، بموجب الأنشطة المتعلقة بمنهاج التخطيط المحلى القائم على المشاركة، فإن عمليات التخطيط التي أعدت تحتاج الى ضعفى الموارد التي وفرها **البرنامج**. ويبدو أن هذا المشروع لم يصل في مرحلة التخطيط إلى نقطة التوفيق بين مستويات النشاط وبين توافر الموارد وتحديد الأولويات. والنتيجة هي أن الأماني التي أحاطت به على

المستوى المحلى أصبح من المتعذر الوفاء بها، ويجرى تنفيذ الأنشطة على أساس التجزئة بدلاً من معالجة مستجمعات المياه كلها قبل البدء في غيرها. ويتضمن الملحق تفاصيل أيام العمل التي كرست لمختلف الأنشطة بالفعل في مختلف الأقاليم.

٩- **صيانة التربة والمياه**. يبدو أن التدابير المادية التي نفذت في المواقع التي زارتها البعثة جرى تنفيذها تنفيذاً جيداً وفقاً للمواصفات الفنية السائدة في إثيوبيا. ومع ذلك فإن هناك حاجة لمزيد من الفحص التصميمي لخطط التنفيذ السنوية لضمان أن تكون مجموعة التدابير المادية بأكملها فعّالة في الحيلولة دون مزيد من التعرية. ففي مقدور موظفي الإرشاد والموظفين الفنيين والمزارعين تنفيذ المزيد من تدابير مكافحة التعرية التقليدية من بناء السدود والمصاطب، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الفنيين في مجال مستجمعات المياه لتوفير الدعم وكذلك لزيادة تدريب العاملين. ولم تلق تدابير الصيانة البيولوجية الاهتمام الذي تستحقه، على الرغم من أنه يبدو أن هذه الأعمال تعتبر في غاية الأهمية نظراً للرعى الجائر السائد في معظم منطقة المشروع.

١٠- ولم تنفذ سوى أعمال محدودة للصيانة (أقل من ٧٥٠٠ يوم عمل) في أشغال صيانة التربة والمياه. وفي حين أن أشغال الصيانة الروتينية في صيانة التربة والمياه ينبغي أن تنفذها المجتمعات المحلية على أساس المساعدة الذاتية، فإن هذا لا يستبعد الحاجة إلى تنفيذ أشغال لتقوية الإنشاءات لا سيما بالنسبة للسدود والمصارف وممرات المياه التي تلزم لحجز المياه. وعادة ما يكون من الصعب بمكان تصميم هذه الإنشاءات وبنائها بناء سليماً، كما أنها تحتاج إلى قدر كبير من التكيف أثناء الإنشاء. ولا تظهر عيوب التصميمات الصغيرة إلا بعد انتهاء موسم أمطار كامل. فإذا أريد لهذه الإنشاءات أن تصمد أمامها، فإنها تحتاج إلى أعمال تقوية عاجلة، وهو ما يجب أن يكون جزءاً من خطة التنفيذ في العام التالي.

١١- **المشاتل الشجرية**. تعتبر المشاتل الحرجية أكبر قطاع في أعمال هذا المشروع، إذ يقدم الدعم لمجموع قدره ٧٠٠ مشتل، ويستأثر هذا القطاع بنسبة ٤٥ في المائة من مجموع أيام العمل. وعند أجراء التقييم، كان هذا العنصر قد تجاوز بالفعل مجموع أيام العمل المحددة للمشروع كله (٧,٩ مليون يوم عمل في مقابل ٦,١ مليون يوم عمل تضمنتها الخطة). وفي حين أن هناك طلباً كبيراً على شتلات الأشجار، فإن عدم التوازن داخل المشروع يبدو وكأنه نشأ من السهولة النسبية في عمليات المشاتل والحاجة المنخفضة إلى الإشراف الفني. ويبدو أن الأعمال التي تجرى في المشاتل التي زارتها البعثة تبلغ مستوى مقبول بصفة عامة. وفي معظم المشاتل يبدو أن المرأة تشارك بنصيب أوفر من الرجال في العمليات اليومية. ولم يوجه سوى اهتمام محدود لاحتمالات تسليم المشاتل إلى المجتمعات المحلية لإدارتها في شكل مشروعات تجارية.

١٢- **الغابات الحكومية**. تتضمن خطة العمليات عنصراً يتألف من ٢,٧٥ مليون يوم عمل لدعم الغابات الحكومية، ويُقصدُ به أساساً مساعدة المشاتل وعمليات التشجير. وكان من المقرر تدبير الموارد على إثر تقديم خطط مُرْضية لإدارة الغابات. وكانت الفكرة تتمثل في ضمان أن تشترك المجتمعات المحلية في إدارة الغابات الحكومية وأن تُنشأ المزارع الشجرية بطريقة تحقق الجدوى الاقتصادية والبيئية للغابات بصفة مستمرة. ومنذ أن بدأ المشروع، سلمت جميع المزارع الحكومية إلى المجالس الإقليمية التي تتولى الآن مسئولية الإشراف على هذه الغابات واستغلالها. ومن المحتمل أن هذه الأقاليم لم تكن تعرف أن **البرنامج** قد وافق علي دعم أنشطة محدودة بعشر غابات (لم تحدد بعد). غير أنه حتى نهاية شهر يونيو/حزيران لم تقدم **للبرنامج** أي خطط لاستغلال الغابات لكي يدعمها **البرنامج**. ومن المحتمل أن يمر عام آخر قبل أن تقدم أي خطط، ولم يتقرر بدء أي نشاط في الغابات الحكومية إلا خلال الأشهر الأخيرة من المشروع. ونظراً لكمية الأغذية المحدودة المتاحة للمشروع، فقد ألغي هذا الالتزام وأعيد توجيه الموارد إلى العناصر الأخرى التي تم فيها فعلا إحراز تقدم كبير.

١٣- **البنيات الأساسية الريفية.** تعتبر تنمية المياه (في الينابيع والبرك) جانباً مهماً لمعظم خطط المجتمع المحلي. ولقد كانت الإنجازات كبيرة بالنسبة لأشغال تنمية المياه، وقد أمكن الوفاء بمعظم الأهداف التي تضمنتها الخطة. ففي معظم حالات تحسين الينابيع، لم يستطع المستفيدون جمع الأموال الكافية لتغطية تكاليف الرمل والأسمنت ومواسير الصلب والأنابيب والصنابير. وقد حتم ذلك إجراء وفورات صغيرة أثناء التنفيذ (وتكمن أسباب ذلك في أنه لم تنشأ مصارف للمياه الزائدة، ولم تتمكن النساء اللاتي يحملن أواني المياه التقليدية من الوصول بسهولة إلى أنابيب المياه أو الصنابير). وعادةً ما تكون سعة التخزين في الخزانات منخفضة بسبب ضآلة الأموال التي تستخدم فيها، في حين أن بناء الخزانات الأكبر حجماً كان من الممكن أن يساعد علي تلبية احتياجات القرويين. وينبغي إنشاء مجموعة إدارة محلية لإدارة شبكات المياه وصيانتها. فعادةً ما تكون لجان المرأة غايةً في الكفاءة في إدارة وصيانة شبكات المياه التي انتهى العمل منها، بشرط أن يشتركن فيها منذ البداية. ومن الشائع تماماً جمع مبالغ صغيرة من الأموال النقدية، وهذا النوع من الصناديق الصغيرة عادة ما تقبله النساء ويديرنه إدارة جيدة.

١٤- ولم يكن قد تحقق سوى نصف الطرق الفرعية التي كان من المزمع إنشاؤها. ووجه المزيد من أنشطة الغذاء مقابل العمل التي تتضمنها الخطة إلى صيانة هذه الطرق، وهو ما يبدو منطقياً للغاية نظراً لانخفاض مستوى الطرق الفرعية التي زارتها البعثة. وفي معظم الحالات فإن المبررات الاقتصادية لإنشاء هذه الطرق لا يتطرق إليها الشك. ومع ذلك فإن هناك حاجة، في معظم المواقع التي تمت زيارتها، لإنشاء ممرات لكي يجتازها الإنسان والحيوان، ولتحسين وصول المزارعين إلى حقولهم تجنب تحطيم الأبقار لسفوح التلال. وقد يكون في الإمكان إنشاء ممرات صغيرة، ممهدة جزئياً في بعض الحالات، مساهمة إيجابية للغاية، إذ أن الطرق الأوسع التي يتم إنشاؤها في الوقت الحاضر عادة ما تصمم وتنفذ تنفيذاً سيئاً، ويمكن أن تسبب المزيد من التعرية وتجعل اجتيازها أكثر خطورة. ولا يكاد يوجد إشراف فني خلال إنشاء الطرق التي شهدتها البعثة مع انخفاض المستويات الفنية للغاية. وينبغي ألا يكون الإشراف وإنشاء هذا النوع من البنيات الأساسية هو المسؤولية الوحيدة لموظفي الإرشاد المحليين، فإنها تحتاج إلى مدخل فني خاص من جانب مهندس ريفي متخصص.

١٥- **السدود الترابية وشبكات الري الصغيرة.** إقليم التيغراي هو الإقليم الوحيد الذي يوجه جزءاً مهما من أنشطة الغذاء مقابل العمل فيه نحو استكمال السدود الترابية. ولقد أمكن تحقيق الأهداف، وإن كان تصميم هذه السدود تشوبه العيوب فيما يتعلق بتسهيلات الري في مصاب الأنهار، وأعمال الضبط لتصريف الفائض من المياه أثناء الفيضانات، والأشغال التي تُنفذ لمنع التسرب. ويوضح ذلك الثغرة الكلاسيكية بين المنهج الهندسي والهدف النهائي للبنية الأساسية وهو الزراعة المروية التي يمارسها المزارعون بأنفسهم ومن أجلهم. ولم توضع في الاعتبار عند مرحلة التصميم قضايا مثل ملكية الأراضي أو حيازتها، إدارة المياه، أنظمة الزراعة والأنظمة المحصولية، وتشغيل الأصول التي أُنشئت وصيانتها في المستقبل. ويبدو أن المشكلات ما تزال تنشأ عندما توزع الأراضي على المزارعين بعد الانتهاء من بناء الخزانات فقط. والواقع أنه يجب إشراك المزارعين في تصميم شبكات الري.

توجيه المعونة الغذائية

١٦- يُقصدُ بتركيز أنشطة المشروع على شاغلي الأراضي المتدهورة تلقائياً توجيه المعونة الغذائية نحو ذلك القطاع من السكان الذي يعانى من العجز الغذائي والحاجة، واستمرار حالتهم هذه في التدهور على الرغم من الجهود التي تُبذل لإدخال أساليب الزراعة المحسنة، ما لم تقترن هذه الجهود باتخاذ تدابير لصيانة الأراضي. وقد تساعد عمليات تحليل

هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والتي تجرى حالياً في إثيوبيا في زيادة دقة توجيه المساعدات إلى أشد السكان احتياجاً. بيد أن الفئة التي يهدف المشروع إلى معاونتها ضخمة إلى حدّ أنه من المتعذر تقديم المساعدات لجميع أعضاء هذه الفئة في نطاق الموارد المحدودة المتاحة. وتبعا لذلك، يُصبح من الأهمية بمكان التركيز على نحو متكامل – لا باتباع منهاج التجزئة السائد حالياً، على صيانة أراضى المشروع (مثال ذلك إنشاء مناطق لمستجمعات المياه)، وتنفيذ أنشطة الإحياء حتى يتسنى إيجاد حل دائم لهذه المشكلات.

١٧- ويجدر أتباع منهاج التخطيط على أساس المشاركة المحلية لضمان أن تعود الفوائد إلى المجتمع المحلى كله بسبب تركيزه على أعمال صيانة التربة والمياه. ويتلقى الأفراد هذه الفوائد اعتماداً على نوع النشاط وموقعه. ففي حالة تنمية الينابيع أو البرك، على سبيل المثال، فإن النساء هن المستفيدات مباشرة بهذه التسهيلات، إذ أنها تتيح لهن سهولة الوصول إلى المياه وتخفض من الوقت الذي يقضينه في جمع المياه. وفي الوقت ذاته فإن الأسر بأكملها تستفيد من جراء حصولها على مياه نظيفة وبكميات أوفر لاستهلاك أعضاء الأسرة وكذلك حيواناتهم.

١٨- أما بالنسبة لصيانة الأراضي، فإن الأعمال التي تنفذ غالباً ما تكون في الأراضي التي يملكها عدة مزارعين. وبالتالي فإن الفوائد تعود مباشرة على هؤلاء المزارعين من جراء تحسين نوعية التربة، مما يؤدى إلى زيادة غلات المحاصيل وسهولة قطعهم للأعلاف الخضراء ونقلها لزراعتها من أجل تثبيت السدود. كذلك يستفيد أصحاب الأراضي غير المشتركين في هذه المنطقة بصورة غير مباشرة من التحسن العام في بيئة المنطقة المعرضة للتدهور. وحتى في الحالات التي تكون فيها ملكية الأراضي محدودة لمزارع أو اثنين، فإن اختيار الموقع قد يكون أمراً ضرورياً في وقت تدهور الأراضي. وفي هذه الحالات، وعلى الرغم من أن الفوائد تعود لعدد محدود من المزارعين فقط. فإن أهمية مكافحة تدهور الأراضي في هذه المنطقة يمكن أن يحقق هدفاً أسمى من مجرد محاولة ضمان تحقيق الفوائد المباشرة والعاجلة لعدد كبير من المزارعين، من الأصول التي يجرى استصلاحها.

١٩- وبالنسبة لتدابير استصلاح الأراضي، فإنه يمكن إعطاء كثير من المزارعين تدابير مثل مكافحة الأخاديد، والملكية غير النظامية ومسؤولية إقامة المزارع الشجرية وصيانتها. واعتماداً على مستوى مدخلات العمال وبراعة الأفراد، تعود الفوائد على كل مزارع بكمية من زيت الخروع لاعداده كدواء يجرى استهلاكه أو بيعه، وأعمدة خشبية وحطب من اليوكالبتوس، وأعلاف خضراء من الأشجار وفاكهة وخضراوات للاستهلاك أو للسوق. وفي الوقت ذاته فإن أشغال مكافحة الأخاديد تفيد المجتمع المحلى من الناحية البيئية، كما أنها تفيد السكان في المنطقة بأسرها.

٢٠- وفي حين أنه من الصعب عزل المشتركين الأفراد الذين قد يستفيدون مباشرة من الأصول المادية التي ينشئها المشروع، فإن مما لا شك فيه أن المجتمعات المحلية ستستفيد في تحقيق فوائد أكبر من هذه الأنشطة.

٢١- وعلى الرغم من أن النساء يمثلن نحو نصف مجموع السكان الريفيين في أقاليم المشروع الأربعة، فإنهن لا يمتلكن سوى جزء من المحصول وقليل من حيازات الحيوانات الزراعية. ومن بين الأقاليم الأربعة، فإن إقليم التيغراي يضم أكثر توزيع الحيازات عدالة (٢٥ في المائة)، في حين أن النساء في الأقاليم الثلاثة الأخرى يمتلكن ما يتراوح بين ١٦ و١٨ في المائة فقط. ومع ذلك فإن النساء يمثلن نسبة ٣٠ في المائة من مجموع المستفيدين بموجب أنشطة الغذاء مقابل العمل في هذا المشروع. وتشارك النساء في إقليم التيغراي بأكبر نسبة من المشاركة وهى ٤٦ في المائة، في حين أنها تشارك في الأقاليم الثلاثة الباقية بنسبة ٢٣ في المائة فقط. ويُعزى انخفاض نسبة مشاركة الإناث إلى أن النساء لا يوجد لديهن سوى وقت محدود بعد أداء جميع أشغال المنزل، وإن كان من المهم ملاحظة أن نسبة أكبر من النساء تشترك في أنشطة المجتمع المحلي التي لا تُدفع عنها أجور إلا في نطاق أنشطة الغذاء مقابل العمل. وفي إقليمي التيغراي والأمهرة، فإن المساهمة في أشغال المجتمع المحلى تتحقق من خلال اشتراط أداء ٢٠ يوماً من العمل الإجباري بالمجان بالنسبة للأسرة

وفقاً لمفهوم تعبئة الجماهير. أما في الإقليمين الآخرين، فإن عمل المجتمع المحلى يؤدى على أساس طوعي. ويبدو عندئذٍ أن الوقت الذي تنفقه المرأة في الأعمال المنزلية أو في غير السوق يقدر بأنه منخفض القيمة عن عمل الرجال في المزرعة أو في الأسواق، إلى حدّ أن المرأة في الأسرة عليها أن تفي بنصيب مجزى من العمل بالمجان، بصرف النظر عن أنها تشتغل ساعات أطول في أنشطتها التقليدية. لذلك فإنه ليس من الخطأ أن نخلص إلى أن المرأة في هذا المشروع لا تنال سوى نصيب أقل من الرجال في نطاق برنامج الغذاء مقابل العمل.

الرصد والتقييم

٢٢- وبينما أقام المشروع آلية متطورة لرصد أنشطته وإنجازاته، إلا أنه يبدو أن البعثة لم تجد أن هذه الآلية مفيدة جداً. وتعد قوائم تفصيلية في كل موقع من مواقع المشروع، تبين الأنشطة المزمعة والفعلية حسب الوحدات المادية مع ما يقترن بها من أيام العمل والاحتياجات من الأغذية. وفي جميع المواقع التي زارتها البعثة، فقد تبين أن الأهداف مرتفعة وغير واقعية، وأن الأنشطة التي لا تنجز في سنة ما ترحل إلى السنة التالية مما يضيف إلى الواجبات التي تشملها الخطة للعام المقبل، وبالتالي تدفع بالأهداف إلى مستويات غير واقعية. وتسجل الإنجازات في وحدات مادية منعزلة، قد تبعد عدة كيلومترات عن أماكن بناء السدود، ودون محاولة للربط بين هذه وبين مجموع خطة الصيانة للموقع، أو تقدير نتائج الأنشطة في مجملها. وتجمع البيانات الأساسية من المجتمعات المحلية حتى مستوى الإقليم، لكن الأرقام المفصلة لا تتسق مع الأرقام المحلية، والتي عادة ما تكون غير متسقة مع الأعمال التي لوحظ إنجازها.

٢٣- ووفقاً لبرنامج تطبيق اللامركزية وإعادة الهيكلة الذي أدخلته مؤخراً حكومة إثيوبيا، فإن مسؤولية الرصد والتقييم يجرى نقلها إلى الأقاليم. أما نظام الرصد والتقييم فقد صُمم وأشرف عليه خبير استشارى أجنبي، ويمول حالياً بموجب المنحة الهولندية لتحسين النوعية. ولم يعين في هذا النظام أي نظير وطني، كما أن هذا النظام لم يعمم في جميع الأقاليم بتعيين منسقين إقليميين للرصد والتقييم. وفي ضوء المسؤوليات الأخرى التي يضطلع بها الخبير الاستشاري في هذا المشروع، فإنه من المهم استكمال هذه التعيينات.

العوامل المؤسسية

٢٤- عند دراسة مرحلة التوسع الحالية للمشروع، فإن الإطار المؤسسي كان في مرحلة تدفق، بسبب عملية اللامركزية الجارية بالأقاليم وإعادة تنظيم وزارة الزراعة السابقة إلى وزارة للزراعة ووزارة لتنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة. وعلى الرغم من أن عملية اللامركزية قد اكتملت إلى حد بعيد، فقد حدثت بعض التدفقات المؤسسية من جديد بصدور قرار مؤخراً بإعادة إدماج الوزارتين في وزارة واحدة هي وزارة الزراعة والموارد الطبيعية. وينعكس هذا الادماج في المستويات المركزية والإقليمية وعلى مستوى المناطق. ويسهل الهيكل الجديد تخطيط وتنفيذ المشروع ٢٤٨٨ (التوسع الثالث) مع زيادة التكامل بين الجوانب المتصلة بالزراعة وبتنمية البنيات الأساسية الريفية – وهى نقطة حظيت بكل اهتمام في تقرير بعثة التقييم لعام ١٩٩٣.

٢٥- أما التنسيق التشغيلي للمشروع ٢٤٨٨ (التوسع الثالث) فتقدمه على المستوى القطري اللجنة الوطنية لتنسيق المشروع، التي يرأسها نائب وزير الزراعة الموارد الطبيعية، والتي تتخذ القرارات بشأن السياسات وتوزيع الموارد على الأقاليم وتدرس مدى تقدم المشروع. وينص التوسع الثاني في هذا المشروع على إنشاء وحدة قطرية لخدمات المشروع، يرأسها منسق المشروع، والتي تعتبر الزراعي التنفيذي للجنة الوطنية لتنسيق المشروع. وترفع هذه اللجنة تقاريرها إلى **البرنامج**، وتُقدم الدعم لرؤساء الأقاليم العاملين في مكتب التنسيق[١] من خلال وحدات الدعم الإقليمي للمشروع، ويرأس كل منها منسق إقليمي للمشروع. وعلى المستوى الإقليمي، فإن الإطار المؤسسي للمشروع يشمل أيضاً لجنة إقليمية لتنسيق المشروع، كما أقترح ذلك في تقرير التقييم، وترفع هذه اللجنة تقاريرها إلى المجلس الإقليمي، الذي يتولى، في مرحلة اللامركزية، مسؤولية السياسات الإقليمية وتوزيع الميزانية على قطاع الزراعة وغيره من القطاعات.

٢٦- وقد صمم المشروع ٢٤٨٨ (التوسع الثالث) لكي ينفذ من خلال موظفي المكتبين الإقليميين اللذين أدمجا الآن في مكتب الزراعة والموارد الطبيعية. وعلى المستوى الميداني، تعتزم سياسة الحكومة العمل من خلال مساعد التنمية، على الرغم من أن المساعدة للمجتمعات المحلية الزراعية على تنفيذ أعمال صيانة التربة والمياه والأشغال الريفية بموجب هذا المشروع يتولاها مباشرة فنيون متخصصون في أغلب الأحيان. وقد أوصت بعثة التقدير للتوسع الثالث بأن يكون هناك مساعد إنمائي لكل موقع من مواقع المشروع (وإن كانت لم تستطع ذلك لأن المساعدين الإنمائيين لديهم واجبات أخرى عديدة أثناء التخطيط على أساس المشاركة المحلية والتنفيذ)، بالإضافة إلى أفنى في مستجمعات المياه لكل ثلاثة مساعدين إنمائيين. بيد أن هذه النسبة لم تتحقق مطلقاً.

٢٧- وتعتبر لجنة منع الكوارث والاستعداد لمجابهتها مسؤولة عن تشغيل خطة توليد العمالة. وكان المفهوم الأساسي لإنشائها هو وضع خطط "احتياطية" للأنشطة الإنمائية، تعمل من خلال مشاركة المجتمع المحلي، في المناطق التي تعاني من العجز الغذائي والمعرضة للكوارث والجفاف. وخلال السنوات العادية، تنفذ الحكومة عناصر عديدة من الخطط بوصفها مجدية اعتماداً على مواردها الخاصة. وفي فترات الكوارث أو الجفاف، عندما يجرى نقل كميات ضخمة من معونات الإغاثة إلى مناطق الكارثة، يُمكن التوسع في الأنشطة الإنمائية من خلال الخطط الحالية للمشاركة المحلية باستخدام أعداد وفيرة من السكان المتضررين، والقادرين من الناحية الجسمانية من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل. وبهذه الطريقة فإن الأنشطة الإنمائية كانت تهدف إلى الحد من وقوع الكوارث مستقبلاً أو الحيلولة دون وقوعها وتقوم بمثابة صلة بين أهداف الإغاثة والأهداف الإنمائية، وتقلل من الاعتماد على توزيع الأغذية بالمجان.

الخلاصة

أهمية المشروع

٢٨- يقوم المشروع ٢٤٨٨ (التوسع الثالث) بأداء عمل مفيد. ففي الأقاليم الأربعة التي يعمل بها، شاهدت البعثة أشغالاً ناجحة للصيانة بمشاركة كاملة من المجتمعات المحلية المعنية. بيد أن نطاق العمليات صغير جداً بالمقارنة مع حجم

(١) اقترحت بعثة التقييم عام ١٩٩٣ أن تشمل الوحدة القطرية لخدمات المشروع، بالإضافة إلى مدير المشروع أو منسق المشروع، أخصائيين قطاعيين في مجالات الغابات وصيانة التربة والبنيات ا ساسية الريفية، وكذلك موظف للوجستيات ومراجع ومحاسب وموظفين كتابيين، وقد اشتملت خطة عمليات المشروع ٢٤٨٨(توسع ٣) على جميع هذه المهام، مع تعديلات طفيفة. أما ا خصائيين المشار إليهم فلم يعينوا بعد، كما أن تقارير المراجعة لا تزال متأخرة.

المشكلة. ولذلك ينبغي اعتبار هذا المشروع من الناحية الميدانية نموذجاً يمكن أن تكرره الحكومة بمساعدات مناسبة من مصادر مانحة إضافية. ومن غير المحتمل أن تحدث الأشغال المادية أي تأثير مهم دون أن يكون هناك إطار ملائم للسياسات لمعالجة أسباب المشكلة.

٢٩- ونظراً لقلة حجم الأغذية المتاحة للمشروع، والوضع المرتبك إلى حدّ ما السائد في قطاع الغابات، فإن **البرنامج** يجب أن يفكر في تعديل خطة العمليات وأن يلغى التزامه لهذا القطاع وأن يعيد توجيه الأغذية المتاحة إلى العناصر الأخرى حيث أمكن تحقيق تقدم كبير فيها حتى الآن.

ملاءمة المعونة الغذائية

٣٠- ومن الواضح أن الحصص الغذائية التي يوزعها **البرنامج** تواجه حاجة ضرورية، هي تعزيز الإنجازات المحلية غير الكافية (لا سيما في سنوات الجفاف) ومساعدة المقيمين المحليين على البقاء في المجتمع المحلي والقيام بأشغال الصيانة بدلاً من الهجرة سعياً وراء العمالة. وعلاوة على ذلك فإن معظم تدابير الصيانة تحتاج إلى مزيد من العمال يفوق ما يمكن أن توفره تقليدياً الأسر الزراعية الفردية أو الاتصالات الاجتماعية. وتساعد المعونة الغذائية على تعبئة مجتمعات محلية بأسرها للعمل في مناطق كاملة لمستجمعات المياه. ويمكن أن يؤدى المشروع إلى زيادة عملياته إلى حد كبير، بشرط خضوعها للقدرات الفنية المحلية، إذا أمكن توفير موارد غذائية أكبر حجماً.

القدرات المؤسسية

٣١- ويعنى تطبيق اللامركزية على المسؤولية عن تنفيذ المشروع ٢٤٨٨ (التوسع الثالث) في الأقاليم، إلى جانب العديد من الجوانب الأخرى للتنمية الزراعية، أنه من الضروري أجراء بعض التعديلات في خطة عمليات المشروع. وقد بحثت البعثة المسودة المعدّلة لخطة العمليات التي أعدتها الحكومة وأوصت بقبولها. وفي الوقت ذاته فإن البعثة أوصت بتدعيم اللجنة الوطنية لتنسيق المشروع. أما العمل الذي يضطلع به المشروع على المستوى الميداني فهو عمل فنى رفيع المستوى ولهذا السبب، وكذلك لأغراض الرصد والتقييم، تحتاج هذه الوحدة إلى أن تكون في وضع يتيح لها دعم الوحدات الإقليمية في المشروع لبعض الوقت، بدلاً من أن تقدم المزيد من المساعدات مع تصميمات ومعايير يجب أن تشترك فيها جميع الأقاليم.

٣٢- ومن المهم للغاية أن تكون أشغال صيانة التربة والمياه وتشييد الطرق الفرعية سليمة من الناحية الفنية. فإذا ما قُدمت مشورة أو بيان عملي لأي مزارع فيما يتعلق بمحصوله أو تربية حيواناته وكانت هذه المشورة أو البيان خاطئة، فإن المزارع وأسرته تنزل بهما أضراراً بالغة. أما إذا كانت تصميمات تدابير الصيانة سيئة وكذلك طريقة إنشائها، فإن المجتمعات المحلية بأكملها قد تعانى من خسائر مستمرة للأرض ذاتها. وينبغي أن يفيد المشروع ٢٤٨٨ (التوسع الثالث) كأداة لتقديم بيان عملي لامكان تنفيذ تدابير فعّالة ومفيدة لصيانة التربة والمياه وكذلك أشغال البنية الأساسية التي تُنجز من خلال مشاركة المجتمع المحلى، وبالتالي فإن الرصد والتقييم الفنيين يعتبران ذا أهمية خاصة ويجب أن يتم تحسينهما. ويقتضى هذا تدريب الموظفين الفنيين على المستوى الميداني تدريباً ملائماً. لذلك خلصت البعثة إلى أنه يجب الاحتفاظ بكوادر من فنيي مستجمعات المياه الذين أُحسن تدريبهم، والعمل جنباً إلى جنب مع المساعدين الإنمائيين، لا سيما في تلك المناطق التي اختيرت لإجراء أعمال مكثفة للتخطيط على أساس المشاركة المحلية.

منهاج التخطيط على أساس المشاركة المحلية

٣٣- يعتبر هذا المنهاج هو الأساس الذي ترتكز عليه مرحلة التوسع الثالث من هذا المشروع. وفي حين أن الأعمال المادية لصيانة الأراضي واحياءها يستمر بطبيعته مماثلاً لما كان جارياً في مراحل المشروع السابقة، فإن هذا المنهاج يرتكز الآن على إعداد الخطط على المستوى المحلى. ويشارك في إعداد هذه الخطط أعضاء المجتمعات المحلية المعنية. وقد أعربت البعثة عن إعجابها بحجم هذه المشاركة، إذ يبدو أن أعضاء المجتمع المحلى الذين تخاطبت البعثة معهم مقتنعون بالقيمة الحقيقية لعملهم في حماية أراضيهم ومعيشتهم. وقد شوهدت أمثلة عديدة للأعمال الطوعية التي يقوم بها المجتمع المحلي للبدء في الأشغال أو التوسع فيها خارج المشروع ذاته أي القيام بهذا العمل دون حافز من الحصص الغذائية.

شبكات الأمان

٣٤- ويتناسب منهاج التخطيط على أساس المشاركة المحلية مع تنفيذ خطط توليد العمالة التي تعدها لجنة منع الكوارث والاستعداد لمجابهتها على نحو يدعو للإعجاب. إلا أن المشروع يركز على أشغال صيانة التربة والمياه في عدد محدود من المجتمعات المحلية وفقاً للموارد المتاحة. وفي ضوء أهمية هذه الأعمال من وجهة نظر إنمائية وإمكانات حدوث أضرار من خلال التصميمات الخاطئة وتنفيذها، حثت البعثة على توخى الحرص الشديد في التوسع دونما انضباط في خطط توليد العمالة. وثمة مساهمة مهمة في مشروع إثيوبيا ٢٤٨٨ (التوسع الثالث) هي بيان كيفية تنفيذ منهاج التخطيط القائم على المشاركة المحلية بنجاح وتوفير قدرات البناء لموظفي الحكومة المشاركين في تنفيذ عملية التخطيط.

استمرارية المشروع

٣٥- تعد مشاركة المجتمعات المحلية المستفيدة في تخطيط أشغال الصيانة وتنفيذها خطوة كبيرة إلى الأمام في ضمان قيمة هذه الأشغال وصيانتها. وقد اشتملت التوصيات على مختلف التحسينات الفنية التي قد تساعد على تحسين استمرارية هذه الأشغال. فمن الواضح أن هذا المشروع يلعب دوراً مهماً في النهوض بمفهوم صيانة الأراضي والمياه، كما تنعكس في حجم الأعمال التي شوهدت خارج نطاق المشروع ذاته. بيد أن الحجم الكبير للأساليب الخاطئة لإدارة الأراضي يعتبر دليلاً بالغاً على أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لمعالجة ذلك.

التوصيات

٣٦- وقد أوصت البعثة بما يلي:

(أ) أن تقوم حكومة إثيوبيا بما يلي:

(١) أن تتبع سياسة وطنية لاستخدام الأراضي وأن تضع برنامجاً قطرياً لإحياء الأراضي وإدارتها،

(٢) أن تشجع على أتباع أساليب تغذية بديلة للحيوانات، مع حظر الرعي الجماعي وتحسين إنتاج الأعلاف،

(٣) أن توجه عنايتها، بمعونة الجهات المانحة الملائمة، إلى التوسع في مؤسسات الادخار الريفية لتوفير طريقة بديلة للادخار بدلاً من الاستثمار التقليدي في شراء أعداد إضافية من الحيوانات،

(٤) نظراً لأهمية قطاع الغابات للبلاد، ومساهمته في حماية البيئة، ينبغي مفاتحة الجهات المانحة للمساعدة في إعداد خطة عمل تفصيلية، يمكن أن يدرسها **البرنامج** في مرحلة لاحقة لكي تموّل تمويلاً مشتركاً كمشروع مستقل،

(٥) أن تقوم بتعيين منسق وطني للرصد والتقييم لهذا المشروع، على أن يستعين بمشرفين للرصد والتقييم في كل إقليم، وأن يجرى تطوير نظام الرصد والتقييم ليشمل تقدير التأثيرات والأداء.

(ب) أن يقوم **البرنامج** بما يلي:

(١) أن يبادر باتخاذ إجراءات، في ضوء ضخامة مشكلة الصيانة، بالتعاون مع الوكالات الأخرى في **منظومة الأمم المتحدة** لدعم برنامج قطري لإدارة الأراضي وإحيائها، تشارك فيه الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية حسبما كان ذلك مناسباً،

(٢) يجب زيادة الموارد الغذائية للمشروع، بشرط توافرها، للتوسع في العمليات.

(ج) أن يقوم المشروع بما يلي:

(١) أن يسعى إلى الحصول على مصادر إضافية للتمويل من الجهات المانحة الأخرى، إما في شكل مساهمة نقدية أو بنود غير غذائية، لاستكمال الموارد الغذائية في قطاع البنيات الأساسية الريفية، لاسيما في تنمية مصادر المياه.

(٢) أن يستعرض عمليات إنشاء الطرق الفرعية لضمان وفائها باحتياجات المستفيدين، مع استيفائها لمعايير التشييد الملائمة.

(٣) أن يتوخى الحرص الشديد قبل تنفيذ مشاريع الري الصغيرة، وعدم الاشتراك في إنشاء خزانات لم تصمم بالتعاون مع المزارعين، ولم تكن تسهيلات الري بها قد خططت من قبل.

(٤) أن يسلّم مشاتل الأشجار، حيثما كان ذلك مناسباً، للمجتمعات المحلية كدخل جذاب ومصدر لتوليد العمالة، مما يحرر موارد المعونة للأنشطة التي تحتاجها على نحو أشد، وقصر موارد المشروع على دعم المراحل الأولى من إنشاء المشاتل الضرورية لمواقع الصيانة.

الدروس المستفادة

٣٧- من الواضح أن مشاركة المجتمعات المحلية المستفيدة في تحديد أشغال الصيانة وتخطيطها وتنفيذها يزيد من استعدادها لتنفيذ التدابير اللازمة بل والأشغال ذاتها، مما يعزز إلى حد كبير استدامة **البرنامج** بأكمله.

٣٨- يلزم توخى الحرص الشديد في تطبيق مفهوم شبكة الأمان الاجتماعي على برامج صيانة الأراضي. فإن أي توسع مفاجئ في النشاط بتوفير أعمال كثيفة العمالة للسكان المتضررين من الكوارث الطبيعية يؤدى إلى زيادة مخاطر تنفيذ الخطط إلى حدّ كبير دون مدخل فنى ملائم في تصميم الأعمال والإشراف عليها. ففي الأنظمة الاقتصادية الهشة، فإن أشغال الصيانة دون المستوى يمكن أن تجلب كثيراً من الضرر بدلاً من النفع. وفي إطار منهاج المشاركة الشعبية، فإن إعداد الخطط يخلق الأماني التي تتحول إلى الفشل إذا لم تنفذ على الفور، مما يدمر أية رغبة للمشاركة في المستقبل.

الملحق

الإنجازات محسوبة بأيام العمل وتفاصيل الأنشطة

حتى نهاية يونيو/حزيران ١٩٩٦

	الفصل الأول لعام ١٩٩٥	الفصل الثاني من١٩٩٥الى الفصل الأول من ١٩٩٦	المجموع حتى نهاية يونيو/حزيران ١٩٩٦	النسبة المئوية
المجموع				
إقليم الأمهرة	١٠٤٨	٣ ٠٠٣	١ ٠٥٢	٢٥,٤٠
إقليم التيغراي	٣ ٤١٢	٣ ٥١٥	٦ ٩٢٨	٤٣,٥٨
الولايات الجنوبية	٥١١ ٢٣٣	١ ٣٨٦	١ ٨٩٧	١١,٩٤
إقليم الأوروموو	٧٠٦ ٦٣٠	٢ ٣١١	٣ ٠١٧	١٨,٩٩
المجموع	**٥ ٦٤٩**	**١٠ ٢١٦**	**١٢ ٨٩٥**	
منـــه:				
البنيات الأساسية الريفية				
إقليم الأمهرة	٤ ٧٦٧	٦٦ ٣٧٧	٧١ ١٤٤	٢,٣٥
إقليم التيغراي	٦٧٦ ٠٦٠	١ ٣٦٦	٢ ٠٤٢	٦٧,٤٣
الولايات الجنوبية	٥٩ ٨٥٣	١٨٦ ٩٣٩	٢٤٦ ٧٩٢	٨,١٥
إقليم الأوروموو	١٤١ ٤٣٠	٥٢٧ ١٣١	٦٦٨ ٥٦١	٢٢,٠٧
المجموع	٨٨٢ ١١٠	٢ ١٤٦	٣ ٠٢٩	
صيانة التربة والمياه				
إقليم الأمهرة	٨٠ ١٨٣	٥٢٠ ٣٠٥	٦٠٠ ٤٨٨	١٢,٢٠
إقليم التيغراي	٧١٦ ٨٦٣	٩٩٩ ٩٧٦	١ ٧١٦	٣٤,٨٩
الولايات الجنوبية	١٧٧ ٣٢٧	٦٦١ ٣٧٨	٨٣٨٧ ٧٠٥	١٧,٠٥
إقليم الأوروموو	٣٧٢ ٧٩٠	١ ٣٩١	١ ٧٦٤	٣٥,٨٥
المجموع	**١ ٣٤٧**	**٣ ٥٧٢**	**٤ ٩٢٠**	
المشاتل والغابات				
إقليم الأمهرة	٨٢٥ ١٩٧	٢ ٠٧٠	٢ ٨٩٥	٤٠,٣٠
إقليم التيغراي	١ ٩١٤	١ ٠١٩	٢ ٩٣٤	٤٠,٠٣
الولايات الجنوبية	٢٦٣ ٠٤٧	٥١٨ ٤٦١	٧٨١ ٥٠٨	١٠,٩٠
إقليم الأوروموو	١٧٧ ٥٣٠	٣٧٩ ٩٣٢	٥٥٧ ٤٦٢	٧,٧٨
المجموع	**٣ ١٨٠**	**٣ ٩٨٨**	**٧ ١٦٩**	
الحراس				
إقليم الأمهرة	١٣٨ ٥٨٠	٣١٢ ٧٧٢	٤٥١ ٣٥٢	٦٠,٦٧
إقليم التيغراي	١٠٤ ٨٤٠	١٢٩ ٥٤٤	٢٣٤ ٣٨٤	٣١,٥١
الولايات الجنوبية	١١ ٠٠٧	١٩ ٤٤٦	٣٠ ٤٥٣	٤,٠٠
إقليم الأوروموو	١٤ ٨٨٠	١٢ ٨٢٨	٢٧ ٧٠٨	٣,٧٢
المجموع	**٢٦٩ ٣٠٧**	**٤٧٤ ٥٩٠**	**٧٤٣ ٨٩٧**	
التدريب				
إقليم الأمهرة	—	٣٣ ٢٧٩	٣٣ ١٧٩	١٠٠